الأمم المتحدة

A/C.3/61/SR.1

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
19 December 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، الاثنين، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد البياتي ..... (العراق)

المحتويات

بيان الرئيس

تنظيم الأعمال

البند ٦٠ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

(ج) عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع

(د) متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-54643 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

بيان الرئيس

١ - **الرئيس:** أكد على أهمية عمل اللجنة، ويضم هذا العمل جميع جوانب مسائل حقوق الإنسان الحساسة. وهذه المسائل ذات قيمة خاصة بالنسبة لبلده، العراق، الذي خرج في الآونة الأخيرة من فترة دكتاتورية صعبة تم فيها ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتم فيها حرمان الشعب العراقي من حقوقه الأساسية. وهو يتطلع إلى قيام اللجنة بحوار مفتوح وشفاف، يقوم على أساس العمل المشترك، والمشاورات، وتوافق الآراء.

تنظيم الأعمال (A/61/250؛ و A/C.3/61/1؛ و A/C.3/61/L.1 و Corr.1 و Add.1/Rev.1)

٢ - **الرئيس:** قال إن الوثيقة A/C.3/61/1 تتضمن بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة الثالثة. ووجه النظر إلى الفصل الثاني من تقرير المكتب (A/61/250) الذي يتضمن مبادئ توجيهية تتعلق بسير العمل، فيما يتصل في جملة أمور بدقة المواعيد وطول البيانات والحق في الرد بالإضافة إلى التقيد بالمواعيد لتقديم مشاريع القرارات، ووضع الأسماء في قائمة المتكلمين. وأكد على ثلاثة مبادئ توجيهية تتصل بما يلي: (أ) عدد القرارات والتقارير المطلوبة من الأمين العام و (ب) طول القرارات و (ج) ضرورة قيام الوفود بإتاحة وقت كافٍ لتقدير النفقات التي يتعين على الأمانة العامة أن تعدها وعلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة أن تنظر فيها.

٣ - **السيد خان** (سكرتير اللجنة)، وجّه النظر، وهو يعرض الوثيقتين A/C.3/61/L.1 و Corr.1 و Add.1/Rev.1، إلى عدد من التصويبات التي أدخلت على الوثيقة A/C.3/61/L.1، وقد تم إدراج جميع التصويبات في برنامج العمل المؤقت غير الرسمي الذي تم توزيعه على الوفود. وأحال الوفود بصفة خاصة إلى الوثيقة A/C.3/61/1 ليطلعوا على الترقيم الصحيح لبنود جدول الأعمال. وذكّر جميع الوفود بالمواعيد النهائية للتسجيل في قائمة المتكلمين، وحثها على احترام المبادئ التوجيهية المتبعة في تقديم مشاريع الاقتراحات، لا سيما المبادئ التوجيهية المتصلة باستخدام القرارات الحالية، وبفترة الـ ٤٨ ساعة المحددة. ومن أجل تسهيل وتعجيل المشاركة في تقديم مشاريع القرارات، تم وضع نظام إلكتروني لهذه المشاركة، وسوف يتم شرح طريقة عمله في وقت لاحق. وقرأ قائمة المقررين الخاصين والخبراء المستقلين الذين يرغبون في تقديم تقاريرهم في هذه الدورة. ووجه النظر إلى معلومات جديدة تتعلق بمركز الوثائق، الأمر الذي سيحين الوثيقة A/C.3/61/L.1/Add.1/Rev.1. ويُنتظر بصفة خاصة إصدار تقرير مجلس حقوق الإنسان في الوثيقة A/61/53، في ثلاثة أجزاء. وسيتضمن الجزء الأول أعمال الدورة الأولى لمجلس حقوق الإنسان؛ والجزء الثاني أعمال الدورة الاستثنائية الأولى لمجلس حقوق الإنسان (عن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة)؛ والجزء الثالث أعمال الدورة الاستثنائية الثانية لمجلس حقوق الإنسان (عن حالة حقوق الإنسان في لبنان).

٤ - **الرئيس:** وجه النظر إلى ضرورة احترام الجدول الزمني المقترح للعمل، قدر الإمكان. ومن الأهمية بمكان بصفة خاصة بالنسبة لمشاريع القرارات، التي تتطلب عادة مفاوضات مطولة، أن يقوم مقدمو مشاريع القرارات الرئيسيون بإرسالها في أقرب وقت ممكن، والتقيد بالمواعيد النهائية جميعها بصورة دقيقة. وبناء عليه، المطلوب من الوفود التي ستتقدم باقتراحات أن تبلغ سكرتير اللجنة بذلك.

٥ - وقال إنه يعتبر أن اللجنة، وفقا للممارسات الجارية، تود الموافقة على قائمة المقررين الخاصين والخبراء المستقلين التي قرأها سكرتير اللجنة.

٦ - وقد تقرر ذلك.

٧ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة تود اعتماد برنامج العمل الوارد في الوثيقة A/C.3/61/L.1، بالإضافة إلى الأحكام الواردة فيها، بصيغتها المنقحة شفويا، على أن يكون من المفهوم أنه سيتم تكييف برنامج العمل إذا تتطلب الوضع ذلك.

٨ - وقد تقرر ذلك.

البند ٦٠ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية

(أ) **تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين** (A/61/99)

(ب) **التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة**

(ج) **عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع** (A/61/151)

(د) **متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة** (A/61/167)

٩ - **السيد أوكامبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن اللجنة تتحمل مسؤولية حاسمة عن إبراز ملامح المسائل التي تهم الأشخاص العاديين. وقد وضع كل من برنامج التنمية للأمم المتحدة والأهداف الإنمائية للألفية رؤية للتنمية المستدامة لجميع المجتمعات، الغنية منها والفقيرة. ومن أجل تحقيق هذه الرؤية بشكل كامل، ينبغي خلق روابط ذات مغذى بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

١٠ - وأضاف أن اللامساواة في الدخل داخل البلدان أصبحت آفة عالمية، مما يقوض إنجازات الأهداف الإنمائية التي حددها مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية. وليست ''شمولية'' النمو الاقتصادي والعولمة نتيجتين تلقائيتين لقوى السوق، وعليه ينبغي التأكيد عليها من خلال الخيارات العامة الصريحة. وينبغي ألا يُنظر إلى السياسات الاجتماعية على أنها مجرد وسائل للتعويض عن الآثار الاجتماعية الضارة الناجمة عن النظم الاقتصادية. بل، ينبغي إدراج أهداف التنمية الاجتماعية في السياسات الاقتصادية.

١١ - وقال إن هناك الآن توافقا للآراء مفاده أن عدم استقرار الاقتصاد الكلي ضار لكل من النمو والإنصاف. ويتطلب خلق الروابط بين الجانبين الاجتماعي والاقتصادي جهودا لتعزيز التنمية البشرية والشمولية الاجتماعية، بدعم من موارد ضريبية كافية. وإن توزيع هذه الموارد لاستخدامها في الإنفاق الاجتماعي هو خيار سياسي حتى بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض. ومع ذلك، المطلوب أيضا في هذه البلدان أن تكون هناك أحكام متسقة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٢ - وأضاف أن إيجاد فرص العمل هو الرابط الرئيسي بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي. وللأسف، ليست هناك فرص كافية من الوظائف الجيدة في كل منطقة، حتى في البلدان النامية التي تستفيد من نمو اقتصادي سريع.

١٣ - ويتعين على القوى العاملة أن تتكيف مع التغيير التقني ودورات قطاع الأعمال. ومع ذلك، ليست مرونة سوق العمل الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الغاية. فيتعين وضع خطط تدريبية، وتعزيز إجراءات الحوار الاجتماعي بين العاملين وأرباب العمل. وينبغي تنفيذ سياسات حذرة في مجال الحد الأدنى للأجور، وتوفير حماية اجتماعية كافية.

١٤ - وأضاف أن الإعلان الوزاري المعتمد في دورة تموز/يوليه ٢٠٠٦ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حدد الخطوات الرامية إلى زيادة تنفيذ التزامات مؤتمر القمة العالمي

لعام ٢٠٠٥ من أجل التشجيع على العمالة الكاملة والمثمرة، والعمل اللائق للجميع. وسوف تقوم لجنة التنمية الاجتماعية بالنظر في هذه المسألة.

١٥ - وقد تركز الاهتمام بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة على توفير شبكة أمان في حالة وقوع أزمات اقتصادية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام بتطوير سياسات اقتصادية واجتماعية متكاملة ترمي إلى منع الأزمات وإنشاء نظم حماية اجتماعية دائمة. وربما تكون هناك حاجة إلى شبكات أمان، ولكن ينبغي ألا يُنظر إلى ذلك على أنه يحل محل السياسات الاجتماعية الأساسية. وهناك حاجة إلى مؤسسات جديدة من أجل دعم أطر السياسات المتكاملة التي يمكن من خلالها التصدي لما يترتب على السياسات الاقتصادية من آثار اجتماعية.

١٦ - وينبغي أن تكون التنمية على جميع المستويات تشاركية وشمولية. والواقع أن الشمولية الاجتماعية كانت أحد الأهداف الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وإن مشروع اتفاقية لحقوق المعوقين التي تم الانتهاء من وضعها عبارة عن صك جديد لحقوق الإنسان يتسم ببعد اجتماعي - إنمائي صريح. ونظرا للطبيعة الشاملة والمعيارية لمشروع الاتفاقية، ربما تود اللجنة إعادة النظر في ولاياتها الحالية في ميدان العجز.

١٧ - وأضاف أن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أبرز عنصر الشمول في هدف تعميم مراعاة المسائل المتعلقة بشؤون المرأة في جميع السياسات والبرامج، وهو أمر أساسي لا لتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة فحسب بل أيضا لتحقيق أهداف التنمية. وقرر مؤتمر القمة أيضا القضاء على جميع أشكال العنف الذي يستهدف المرأة، المستمر في كل أنحاء العالم، على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه للتصدي لمثل هذا العنف بوصفه انتهاكا لحقوق الإنسان. وقد وضعت دراسة الأمين العام حول هذا الموضوع (A/61/122 و Add.1) مشروع برنامج عمل للقضاء على هذا العنف وتجسير الهوة بين المعايير الدولية والقوانين والسياسات والممارسات الوطنية. وينبغي أن تهتم اللجنة بالتوصيات الواردة في هذه الدراسة على سبيل الأولوية في الدورة الحالية. وربما تود اللجنة أيضا أن تلعب دورا رائدا في تشجيع الهيئات ذات الصلة على تعزيز جهودها في هذا المجال وتشجيع التنسيق والترويج للقضاء على العنف الذي يستهدف المرأة.

١٨ - وأضاف أن القيام في الآونة الأخيرة باعتماد إعلان حقوق الشعوب الأصلية إنجاز بارز. ومع ذلك، ما زالت الشعوب الأصلية تعاني من الفقر المدقع والتمييز في جميع أنحاء العالم. وتتضمن الجهود الأخيرة المبذولة للتصدي لهذه المشكلة إدراج المسائل المتعلقة بالشعوب الأصلية في عمل منظومة الأمم المتحدة على صعيد الأقطار، من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٩ - وسيكون عام ٢٠٠٧ إيذانا بالذكرى الخامسة لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، التي تدعو إلى إدراج الشيخوخة في الأهداف الإنمائية وبرامج عمل التنمية. وعلى الرغم من أنه تم إحراز بعض التقدم نحو تحقيق هذه الغاية، إلا أن المسائل المتعلقة بالمسنين لا تزال ذات أولوية منخفضة نسبيا، وعليه ينبغي مضاعفة الجهود المبذولة في هذا المجال.

٢٠ - وأضاف أن الثغرات المثيرة للقلق في تنفيذ مختلف جوانب خطة التنمية للأمم المتحدة تتطلب مؤسسات أقوى وأطرا سياسية متكاملة على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، تُنتظر بشغف توصيات فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة. ويؤمل أن كلا من اللجنة الثالثة واللجنة الثانية ستساعدان على تحقيق اتساقا

أكبر في المسائل الاقتصادية والاجتماعية من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية بشكل فعال.

٢١ - **السيد شولفينك** (مدير شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية): عرض تقرير الأمين العام عن متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/61/99). ويقترح التقرير أنه ينبغي عمل المزيد للتصدي لحالات اللامساواة العميقة من أجل الحد من الفقر بشكل متواصل، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشمولية. وينبغي أن يكون هناك توازن بين تحقيق النمو والتدابير المتخذة لتحقيق الإنصاف الاقتصادي والاجتماعي.

٢٢ - وهناك إدراك متزايد بأن للتنمية أهدافا أوسع. فقد كررت وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تأكيد الدور الحيوي للمؤتمرات الرئيسية في تشكيل رؤية واسعة للتنمية. وقد مثّل مؤتمر قمة كوبنهاغن بصفة خاصة تحولا كبيرا في التفكير في مجال التنمية. واعترف التقرير بأن العملية الاستشارية ضرورية لتعزيز الشمولية وتمكين الشعوب الفقيرة. وإن المشاركة الموسعة من أجل الحد من الفقر أمر حاسم لتحسين الحكم الرشيد والمساءلة.

٢٣ - وقال إن تقرير الأمين العام عن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/61/167) يركز على الجهود الوطنية لتطوير أو تعزيز قدرة وطنية للشيخوخة، وتحليل الوضع الراهن للتعاون الدولي من أجل تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة. وما زال هناك اهتمام سياسي ودعم مالي غير كافيين للجهود المبذولة من أجل بناء مثل هذه القدرة الوطنية. ويشير التقرير إلى عدد من التدابير التي يتعين اتخاذها لإدراج تحديات الشيخوخة في السياسات والبرامج الوطنية. ويؤمل أن يستمر الاتجاه الأخير الذي يستبعد الأنشطة التي تقتصر على استهداف الشيخوخة وتفضيل إدماج الشيخوخة في التنمية الوطنية.

٢٤ - وإن الانتهاء مؤخرا من وضع مشروع اتفاقية عن حقوق المعوقين إنجاز تاريخي. فقد أرسلت الحكومات للمرة الأولى رسالة واضحة أن التمييز ضد المعوقين أمر غير مقبول، وتعهدت باتخاذ خطوات عملية لمكافحته.

٢٥ - وقال إن الأمين العام، في خطابه الافتتاحي أمام الجمعية العامة، أبرز ما اعتبره ثلاثة تحديات كبيرة تواجه الإنسانية: اقتصاد عالمي غير عادل، والاضطرابات العالمية، والازدراء الواسع النطاق لحقوق الإنسان وسيادة القانون. ويمكن أن تؤدي هذه المشاكل إلى الانقسامات التي من شأنها أن تهدد مفهوم المجتمع الدولي نفسه. وللجنة دور حاسم عليها أن تلعبه في إنشاء السياسات الاجتماعية التي من شأنها أن تتغلب على هذه الانقسامات.

٢٦ - **السيدة بيليلو** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)): قالت إن تقرير المدير العام لليونسكو عن تنفيذ خطة العمل الدولية لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (A/61/151) يقدم استعراضا للتقدم المحرز خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ويبرز أن محو الأمية العالمية يشكل تحديا هائلا، وعليه تم الاضطلاع بأنشطة هامة في كل أنحاء العالم.

٢٧ - وكانت أبرز التطورات الجديدة على المستوى العالمي، هي قيام اليونسكو بمبادرة محو الأمية لأغراض التمكين، التي يجري تنفيذها في ٣٥ بلدا معدلات الأمية فيها عالية. وتم تأمين التمويل الأولي للأنشطة التي تلبي أكثر الاحتياجات إلحاحا في البلدان المشمولة في مرحلة التنفيذ الأولى.

٢٨ - وهناك تطور هام آخر يتمثل في نشر ”تقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع، ٢٠٠٦: محو الأمية إلى الأبد“، ويؤكد التقرير أهمية تعليم القراءة والكتابة بوصف ذلك حقا

من حقوق الإنسان وضرورة إنمائية. غير أن التقرير يذكر أن محو الأمية ما زال لا يحظى بالاهتمام الذي يستحقه. وفي هذا السياق، استضافت السيدة لورا بوش، سيدة الولايات المتحدة الأولى، بوصفها السفيرة الفخرية لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، مؤتمر البيت الأبيض الأول لمحو الأمية العالمية في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بمشاركة وزارتي الخارجية والتعليم في الولايات المتحدة، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، واليونسكو. وحضر المؤتمر عدد من الشخصيات البارزة.

٢٩ - وشدد المؤتمر على ضرورة تشجيع محو الأمية عالميا ووطنيا، وعلى مشاركة القطاعين الخاص والعام في الاستثمار في برامج محو الأمية. ونقل المؤتمر أيضا رسالة تفيد بأن إتقان القراءة والكتابة هو باب التنمية البشرية والاقتصادية، وأساس الازدهار والسلام. وتم أيضا إبراز العلاقة بين محو الأمية ومسائل مثل الصحة والقضاء على الفقر.

٣٠ - وعلى سبيل المتابعة، نظمت اليونسكو حملة دولية رئيسية دعما لمحو الأمية في إطار عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية ومبادرة محو الأمية لغرض التمكين، بما في ذلك سلسلة من المؤتمرات الإقليمية التي ستؤدي إلى إنشاء أو تعزيز برامج لمحو الأمية على الصعيد القطري. ومن المقرر أن يعقد أول مؤتمر من هذا النوع في قطر في آذار/مارس ٢٠٠٧.

٣١ - **السيد سعيد** (السودان): قال إن الديون التي تتحملها البلدان النامية جعلت من الصعب للغاية عليهم زيادة الاستثمارات الاجتماعية. وتواجه هذه البلدان أيضا مشاكل تتعلق بإمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية ونقل التكنولوجيا. وسأل وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية إذا كانت البلدان المتقدمة في رأيه وفت بالتزاماتها فيما يتعلق بتخفيف عبء الديون على البلدان الفقيرة.

٣٢ - وفيما يتعلق بعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، سأل إذا كانت هناك إحصاءات عن معدلات محو الأمية في البلدان النامية. ومن شأن هذه الإحصاءات أن تسمح بتحقيق قدر من التقدم. ورحّب بالخطة الموضوعة لعقد المؤتمرات الإقليمية عن محو الأمية، مما سيساعد على التصدي للتحديات المحددة التي تواجهها كل منطقة.

٣٣ - **السيد يوكينين** (فنلندا): رحب، في معرض إشارته إلى التقرير عن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بالتأكيد على ضرورة وجود مشاركة موسعة من أجل تنفيذ السياسات الاجتماعية الإنمائية. واستفسر عن الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تشجع مثل هذه الممارسة الموسعة.

٣٤ - **السيد رمضان** (لبنان): سأل إذا كانت الأحكام المتسقة للمساعدة الإنمائية الرسمية شرطا مسبقا لتحقيق التكامل الفعال للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان ذات الدخل المتوسط فضلا عن البلدان ذات الدخل المنخفض.

٣٥ - **السيد أموروس نونيز** (كوبا): طلب من وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن يقيّم إلى أي مدى وفت البلدان المتقدمة بوعودها المحددة التي قطعتها على نفسها في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة المكرسة لتمويل التنمية.

٣٦ - **السيد بانزون - أبالوس** (الفلبين): طلب مزيدا من المعلومات عن الفكرة وراء الاقتراح المقدم بأن تعيد الجمعية العامة النظر في الولايات الممنوحة في ميدان العدل. وعلى الرغم من أن برنامج العمل العالمي بشأن الأشخاص المعوقين والقواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين غير ملزمة قانونا، إلا أنها أطر قانونية للإعداد للتشريعات الوطنية وتنفيذها.

٣٧ - **السيد بيلينغا – إيبوتو** (الكاميرون): تساءل إذا كان من الممكن تحقيق الأهداف المنصوص عليها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية بحلول عام ٢٠١٥. فتعتمد آمال ملايين الأشخاص على قدرة الأمم المتحدة على تحقيق هذه الأهداف. ويمكن أن يكون لعدم تحقيقها عواقب خطيرة بالنسبة لمصداقية المنظمة.

٣٨ - **السيد باليستيرو** (كوستاريكا): أشار إلى أن اللجنة الثالثة سعت دائما إلى اتباع نهج يركز على الأشخاص في مجال التنمية. غير أن التقارير الحالية المعروضة على اللجنة تبدو أنها تركز على التمييز بين البلدان ذات الدخل العالي والبلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان ذات الدخل المنخفض بدلا من التركيز على حالة الأفراد الذين يعيشون في حالة من الفقر. وبما أن الأغلبية الساحقة للفقراء يعيشون في البلدان المتوسطة الدخل، فإنه يود أن يعرف ما الذي تعتزم منظومة الأمم المتحدة أن تعمله لمعالجة حالتهم المحددة.

٣٩ - **السيد أكسين** (تركيا): استفسر في معرض إشارته إلى الوثيقة A/61/167، عن الوضع الحالي لـ ''المبدأ التوجيهي المتعلق بالمدن التي تراعي ظروف المسنين'' وطلب مزيدا من المعلومات عن العمل الميداني الذي يعتزم عمله في هذا الصدد.

٤٠ - **السيد سواريز** (كولومبيا): استفسر إذا كانت المنظمة في سياق إصلاحاتها اتخذت أي تدابير ترمي إلى التأكد من أن المؤتمرات الدولية التي تتناول التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتم متابعتها بطريقة متكاملة ومنسقة. وفيما يتعلق بالقضاء على الفقر، فإنه يود الحصول على مزيد من التفاصيل عن الاتجاهات الإقليمية.

٤١ - **السيد بابادودو** (بنن): أشار إلى أن وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في بيانه الافتتاحي، حذر من عدم ربط الأهداف الاجتماعية – الإنمائية بالسياسات الاقتصادية. وفي هذا الصدد، قال إنه يود أن يعرف إلى أي مدى يمكن إدماج هذين المجالين بدون خلق سياسات اجتماعية منفصلة.

٤٢ - **السيد أوكامبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال ردا على الأسئلة المطروحة، إن جميع التقارير المعروضة الآن مع اللجنة تتضمن تقييمات عن المدى الذي تفي به البلدان المتقدمة بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها أثناء مختلف المؤتمرات الدولية. ومنذ مؤتمر مونتيري المعني بالتمويل من أجل التنمية لعام ٢٠٠٣، حدثت زيادة كبيرة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، وأصبح هناك قبول واسع النطاق بالمبادئ المنصوص عليها في إعلان باريس عن فعالية المعونة. غير أن جميع البلدان المتقدمة لم تقدم النسبة المستهدفة وهي ٠,٧ في المائة، وينبغي بذل مزيد من الجهود للتأكد من أنه يتم توجيه جميع المساعدات الإنمائية الرسمية إلى ميزانيات البلدان المتلقية. وبدون مثل هذه المساعدة، لن تتمكن بلدان كثيرة ذات الدخل المنخفض من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٣ - ويتم بشكل جيد تنفيذ مخططات تخفيف عبء الديون مثل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبرنامج الجديد المتعلق بشطب الديون. وقد أبرمت بعض البلدان اتفاقات لتخفيف عبء الديون مع نادي باريس، ولكن المساعدة الدولية المقدمة للبلدان التي تعاني من ديون كبيرة تجاه القطاع الخاص ما زالت غير كافية.

٤٤ - وأضاف أن أغلبية الفقراء في العالم يعيشون إلى حد كبير في البلدان ذات الدخل المتوسط مثل الصين والبرازيل. وتم مناقشة هذه المسألة في كل من مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، واجتماع مؤسستي بريتون وودز المعقود في ربيع عام ٢٠٠٦، ونتيجة لذلك، سوف تستضيف حكومة إسبانيا مؤتمرا عن التعاون مع البلدان ذات الدخل المتوسط في

عام ٢٠٠٧. وتقدم كثير من المؤسسات الدولية إطارا للحوار في هذا المجال.

٤٥ - وردا على الأسئلة التي طرحها ممثلا فنلندا وكولومبيا، قال إن جماعة الأمم المتحدة الإنمائية مسؤولة عن إدارة الأنشطة التنفيذية للمنظمة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، الجهود جارية للتأكد من أن جميع الأنشطة التي تضطلع بها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة يُنظر إليها من زاوية الأهداف الإنمائية للألفية. وقد شدد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على أهمية وجود متابعة متكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة، وأوصى بتحميل المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه المسؤولية. وهو يتطلع إلى اعتماد مشروع قرار حول هذا الموضوع.

٤٦ - وأخيرا، قال إنه يقر بأن الاتجاه نحو النظر إلى السياسات الاقتصادية على أنها مقدسة كان لها أثر ضار على السياسات الاجتماعية. وبناء عليه، يجب الاهتمام اهتماما أكبر بالتكامل الحقيقي لهاتين السياستين، وينبغي بصفة خاصة أن تصبح سياسات العمالة عنصرا مركزيا في السياسة النقدية. ومن أجل إدارة المخاطر الجديدة التي تواجه سكان العالم، ينبغي إنشاء نظام للحماية الاجتماعية.

٤٧ - **السيد شولفينك** (مدير شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية): قال ردا على السؤال الذي وجهه ممثل الفلبين إن الأمانة العامة تقوم في الوقت الراهن بتوحيد جميع مختلف التقارير حول موضوع العجز. وبمجرد بدء نفاذ مشروع الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص المعوقين، سوف يتم التفكير في تحديد الولايات. وردا على سؤال ممثل تركيا، قال لقد تم تحرير وطبع المبدأ التوجيهي المتعلق بالمدن التي تراعي المسنين. وهو ينتظر ترجمته إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، ولكن سيتم إصداره إلى جميع الوفود باللغة الانكليزية قبل الدورة المقبلة للجنة التنمية الاجتماعية.

٤٨ - **السيدة بيليلو** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة): قالت إنها ستقدم المعلومات التي طلبها ممثل السودان في الوقت المناسب.

٤٩ - **السيد أموروس نويز** (كوبا): سأل إذا كانت اليونسكو قد اتخذت تدابير محددة للقضاء على محو الأمية.

٥٠ - **السيدة بيليلو** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة): قالت إن المجلس التنفيذي لليونسكو يجتمع في الوقت الراهن، وسوف يستعرض المنهجية المتبعة في أنشطته محو الأمية. وعلى صعيد السياسة العامة، ونظرا لتعقيد المسألة تفضل اليونسكو اتباع نهج متباين بدلا من نهج موحد.

٥١ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى بدء مناقشتها العامة حول البند ٦٠.

٥٢ - **السيد ماكونغو** (جنوب أفريقيا): قال، متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن المجموعة أصيبت بخيبة أمل عميقة لأن لجنة التنمية الاجتماعية لم تتوصل إلى نتيجة متفاوض عليها حول استعراض عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر. وتأمل المجموعة أن مسألة القضاء على الفقر يمكن معالجتها على نحو فعال أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة، وتتطلع إلى اعتماد القرار السنوي عن متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين بتوافق الآراء.

٥٣ - وإن تعجيل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية يتطلب نهجا شاملا ومتكاملا ومنسقا ومتوازنا، يضمن تنسيق السياسات على المستويين العالمي والوطني. ويتطلب أيضا نهجا متعدد القطاعات لأن هناك بعدين اقتصاديا واجتماعيا ضروريين لتحقيق التنمية المستدامة. كما أن بيئة تمكينية ضرورية لتحقيق الأهداف الاجتماعية في المجالات المتعلقة بالفقر والجوع والتعليم ومحو الأمية والصحة ووفيات الرضّع والمساواة بين الجنسين والاحتلال الأجنبي. وينبغي أن تتضمن

البيئة التمكينية الدولية الفعالة هيكلا ماليا وتجاريا دوليا، وحلا شاملا لمشكلة الديون الخارجية، وإمكانية متزايدة لبيع منتجات البلدان النامية في الأسواق، ونظاما تجاريا متعدد الأطراف ومنصفا. وتدعو المجموعة الشركاء المتقدمين إلى الوفاء بالتزاماتهم فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. غير أنه لا يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تكون المصدر الرئيسي لتمويل التنمية الاجتماعية. بل ينبغي أن يتجه التعاون الدولي نحو مساعدة البلدان على تطوير سياسات اجتماعية وإنمائية وطنية ملائمة، والتغلب على مخلفات الماضي.

٥٤ - وينص برنامج العمل المعتمد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بوضوح على أن العمل المثمر والعمالة عنصران رئيسيان في التنمية، وأساسيان للكرامة الإنسانية. فالعمالة الكاملة والعمل اللائق ينبغي أن يكونا جزءا لا يتجزأ من تعزيز النمو الاقتصادي واستراتيجيات القضاء على الفقر. وتدعم مجموعة الـ ٧٧ والصين التركيز المستمر، في كل من البرامج الإنمائية الوطنية والدولية، على الجماعات الاجتماعية مثل النساء والشباب والمسنين والأسرة والمعوقين. وينبغي إدماج هذه المسائل والمنظورات في السياسات التي تهدف إلى القضاء على الفقر وبرامج التنمية الاجتماعية.

٥٥ - وإن خطة عمل مدريد الدولية عن الشيخوخة عبارة عن إطار دولي نموذجي لتعزيز المشاركة الكاملة للمسنين في التنمية، وتشجيع الأبحاث في مجال الشيخوخة في جميع البلدان. وترحب المجموعة بالانتهاء الأخير من وضع نص لمشروع اتفاقية عن حقوق المعوقين. وبما أن أغلبية المعوقين يعيشون في ظروف من الفقر، تعتبر المجموعة أيضا الاتفاقية أداة حاسمة لتحسين حياة جزء كبير من السكان من بين الفقراء، ومن ثم تكون أداة للقضاء على الفقر. ويتطلب تنفيذ الخطة الدولية هذه التزاما سياسيا وماليا على الصعيد الوطني، ومن خلال التعاون الدولي كذلك. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر ببناء القدرات الوطنية، وإبراز أهمية الجماعات الاجتماعية، مثل المسنين والمعوقين.

٥٦ - وأضاف أن التعليم عنصر رئيسي في تنمية الأشخاص. وتتطلب مواجهة التحديات في مجال محو الأمية وتحقيق أهداف خطة العمل الدولية لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية التزاما سياسيا وماليا متزايدا من جانب الدول الأعضاء، واعتماد سياسات صريحة لمحو الأمية من أجل تحسين نوعية التعليم في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، فضلا عن تكييف برامج محو الأمية للشباب والبالغين. وهناك حاجة إلى تعزيز الشراكات مع أصحاب الشأن المحليين والدوليين جميعهم، وزيادة الدعم المالي والتقني للمجتمع الدولي.

٥٧ - **السيد يوكينين** (فنلندا): قال، متحدثا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، إن البلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والترابط ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، بالإضافة إلى أوكرانيا وأيسلندا وجمهورية مولدوفا تنضم إلى هذا البيان.

٥٨ - يدعم الاتحاد الأوروبي دعما قويا تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٦٥ عن متابعة نتائج التنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المعتمدة في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وبعد مؤتمر القمة العالمي المعقود في كوبنهاغن عن التنمية الاجتماعية، ظهر توافق كبير للآراء في كل أنحاء العالم عن القضاء على الفقر بوصفه هدفا له أولوية في السياسات الإنمائية والتعاون الإنمائي. ومن الخطأ عدم تقدير قيمة التعاون والتنسيق والتناسق تقديرا كافيا دعما للاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر التي لم تصبح ممكنة إلا نتيجة لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في كوبنهاغن.

٥٩ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يرحب باستعراض عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) بوصفه موضوعا ذا أولوية في الدورة الأربعين للجنة التنمية الاجتماعية. وعلى الرغم من أن أهداف التنمية للألفية تتضمن تركيزا على مؤشرات لرصد الفقر، إلى أن كثيرا من البلدان، لا سيما بلدان أفريقيا جنوب الصحراء لا تتجه نحو تحقيق هذه الأهداف. ومن الأهمية بمكان تمكين الناس، لا سيما النساء والفتيات، وإشراكهن في استراتيجيات تخفيف حدة الفقر.

٦٠ - ويعتبر الاتحاد الأوروبي أيضا أنه من المهم تعزيز العمالة المثمرة والعمل اللائق للجميع. ويهدف إلى تقديم المعونة الأوروبية ووضع سياسات إنمائية وتجارية من شأنها أن تتفق مع النموذج الاجتماعي الأوروبي. ويؤكد توافق الآراء الأوروبي عن سياسات التنمية رغبة الاتحاد الأوروبي في المساهمة في تعزيز البُعد الاجتماعي للعولمة، وتشجيع العمالة والعمل اللائق للجميع، وجعل الهجرة عاملا إيجابيا للتنمية. والعمالة أمر حاسم لتحقيق الاتساق الاجتماعي. ويعزز الاتحاد الأوروبي الاستثمارات التي تخلق فرص العمل، وتنمية الموارد البشرية. ويعزز أيضا العمل اللائق للجميع تمشيا مع الاستراتيجية المعروضة في منظمة العمل الدولية. وتوافق الآراء الأوروبي أول وثيقة تُلزم الاتحاد بأكمله بتحقيق هذه الغاية. ويشجع الاتحاد الأوروبي على الحوار والتعاون بين منظمة العمل الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤسستي بريتون وودز مما يرمي إلى تعزيز العمل اللائق للجميع.

٦١ - وهناك التزام هام آخر في برنامج عمل كوبنهاغن ويتمثل في تعزيز التكامل الاجتماعي، وهو مفهوم يستعمل في كثير من الأحيان كبديل لمفهومين هما الشمول الاجتماعي والاتساق الاجتماعي. كما أن تحرير التجارة والخصخصة وإزالة القيود عليها خيارات سياسية هامة في المجتمعات الحديثة، غير أن المشاركة الفعالة، والحكومات المختصة والمشاركة الواسعة النطاق، واتخاذ القرارات بصورة ديمقراطية شروط مسبقة للتكامل الاجتماعي. ويجب أن يكون الالتزام بمكافحة الفقر واللامساواة شاملا لجميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويجب عدم تقييم نجاح السياسات الاقتصادية من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التضخم، بل أيضا من حيث تأثير العمالة، والعواقب الاجتماعية، والآثار الإيكولوجية.

٦٢ - وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية شاملة للتصدي لتحديات التنمية المستدامة من أجل تحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية والمقبلة. ويشمل ذلك التوفيق بين النمو الاقتصادي والإدارة السليمة للبيئة وتعزيز الإنصاف والاتساق الاجتماعيين، والازدهار الاقتصادي، والعمالة ذات النوعية العالية لمواطنيها. ويجب أن تضمن الاستراتيجية الإنمائية المتوازنة دخلا مستمرا للبلدان النامية من أجل التصدي للمسائل الاجتماعية ودعما للشمول الاجتماعي والتنمية الاجتماعية.

٦٣ - ولكي تظهر سياسات النمو المؤيدة للفقراء، ينبغي للفقراء أن يكونوا مطلعين على ما يجري ويتمكنون من المشاركة في استراتيجية الحد من الفقر وغير ذلك من عمليات وضع السياسات. وتحتاج هذه السياسات إلى إيجاد ظروف ملائمة وإزالة الحواجز التي تعترض مشاركة الفقراء في النمو، والتصدي للمخاطر التي يواجهها الفقراء. والمقصود بالحماية الاجتماعية الموثوقة التأكد من أن الناس لا يلجأون إلى تقليد الاستراتيجيات التي يمكن أن تؤدي إلى الفقر المزمن وخسارة الرأسمال البشري. وينبغي توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية لتعزيز الشمول الاجتماعي. ويتعين على الدولة أن توجد الفرص من أجل تحقيق الحوار المنظم بين القطاعين العام والخاص على جميع المستويات، بما في ذلك الحوار بين أرباب العمل والعاملين، والمجتمع المدني الأوسع. ويؤكد توافق الآراء الأوروبي عن السياسات

الإنمائية على أن مكافحة الفقر لن تكون ناجحة إلا إذا تم إعطاء أهمية متساوية للاستثمار في الناس وحماية الموارد الطبيعية وضمان الأرزاق في الريف والاستثمار في خلق الثروات.

٦٤ - وأصبحت العملية الاقتصادية عالمية، ويمكن أن يكون للخيارات في السياسات الاقتصادية في بلد من البلدان تأثير اجتماعي كبير في بلدان أخرى. وإن ''قواعد اللعبة'' في مجال الاقتصاد تعولمت بسرعة، إلا أن المجتمع العالمي ما زال يتعين عليه وضع سياسات اجتماعية عالمية فعالة لتنظيم العولمة الاقتصادية بحيث يمكن الاستفادة من فوائدها على نطاق واسع وإلى أقصى حد. وتميل الأبعاد الاجتماعية للعولمة أن تبقى داخل الولايات الحكومية وتحت مسؤولية القطاع العام الوطني. ولم تعد حكومات معظم البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تشكك في الفوائد الاقتصادية للسياسات الاجتماعية الفعالة. وهذا المفهوم يسهّل الاستثمار الاجتماعي بكميات تسمح بالحد المستمر من الفقر في أوروبا وفي أماكن أخرى.

٦٥ - وفي البلدان النامية، تم الإعراب عن الحتميات الاقتصادية للعولمة بصورة شديدة في وزارات المالية التي تحلت بسلطات متزايدة نتيجة الدعم الذي يقدمه بعض المانحين للميزانيات. ولا تلعب المعايير والاستراتيجيات الاجتماعية العالمية التي تؤيدها الأمم المتحدة دورا قويا في وضع السياسات الوطنية في البلدان النامية. وإن الوزارات المسؤولة عن الحماية الاجتماعية والجوانب الأخرى للسياسات الاجتماعية بحاجة إلى الاستفادة استفادة أكبر من الشراكات الاستراتيجية وبرامج بناء القدرات، بحيث يمكن أن يكون لها تأثير أكبر على صنع السياسات الوطنية البناءة.

٦٦ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بعمل لجنة التنمية الاجتماعية عن تنفيذ ومتابعة مؤتمر قمة كوبنهاغن. ويقدر الاتحاد التقدم المحرز نحو إصلاح طرائق عمل اللجنة ويتطلع إلى تبسيط عمل اللجنة وبرنامج عملها. كما يتطلع الاتحاد الأوروبي باهتمام كبير إلى المناقشات المقرر عقدها في دورة شباط/فبراير ٢٠٠٧ حول موضوع توفير التعزيز الكامل للعمالة والعمل اللائق للجميع.

٦٧ - **السيدة أوكاغاكي** (اليابان): قالت إن اليابان يدعم تنفيذ الالتزامات التي قطعها على نفسه مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين. ويرحب باستعراض عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر في الدورة الرابعة والعشرين للجنة التنمية الاجتماعية. ويكرر اليابان تأكيد دعمه القوي لتحقيق هذه الالتزامات استنادا إلى نهج يركز على الأشخاص ويهدف إلى تحقيق أمنهم. وتدعم حكومتها الأمن البشري بوصفه منظورا هاما في سياساتها الخارجية وفي المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها. وحتى هذا التاريخ، ساهمت حكومة اليابان بحوالي ٢٨٠ مليون دولار إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري المنشأ من خلال مبادرته في عام ١٩٩٩.

٦٨ - وترحب حكومتها بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الثامنة للجنة المخصصة للعجز حول مشروع اتفاقية لحماية حقوق المعوقين. وإن المشاركة المستمرة للمجتمع المدني، بما في ذلك الأشخاص المعوقين، في المفاوضات مثال طيب على التعاون بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني. ويأمل وفدها أنه سوف يتم اعتماد الاتفاقية في الدورة الحالية للجمعية العامة.

٦٩ - وإذ أشارت إلى أن عام ٢٠٠٧ سيكون بمثابة الذكرى السنوية الخامسة لاعتماد الإعلان السياسي وخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، ذكرت أن سكان اليابان تصيبهم الشيخوخة بسرعة لم يسبق لها مثيل. ويواصل اليابان تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالشيخوخة ضمن

الإطار العريض الذي توفره خطة عمل مدريد من أجل إيجاد مجتمع صالح لجميع الأعمار وهو مستعد أن يشارك بخبرته وتجاربه مع المجتمع الدولي.

٧٠ - وأضافت أن اليابان ملتزم بتحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية من خلال التعاون الدولي في ميدان التعليم الرسمي وغير الرسمي. وقد قدم برنامجا فريدا من نوعه للتعاون الدولي، وهو حركة تيراكويا العالمية، التي شرع فيها في عام ١٩٨٩ الاتحاد الوطني لرابطات اليونسكو في اليابان. وتعيد حكومتها تأكيد التزامها بالمساهمة في ميدان محو الأمية بالتعاون مع المجتمع الدولي.

٧١ - **السيدة روغ** (سويسرا): قالت، متحدثة بوصفها ممثلة عن الشباب، إن إيجاد العمل جانب رئيسي في التكامل الاجتماعي، غير أن ما يقرب من نصف العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم هم من الشباب. وعلى الصعيد الفردي، يفقد الشباب الذين لا عمل لهم ثقتهم بنفسهم، ويحتمل أن يصبحوا معزولين اجتماعيا. وعلى الصعيد الجماعي، تولد البطالة تكاليف اجتماعية عالية وتسبب في تفاقم اللامساواة، بينما تؤثر البطالة بين الشباب في التماسك الاجتماعي والأمن والسلام. ويصبح الشباب العاطلين عن العمل يائسين، ويمكن أن ينقادوا إلى التطرف. وناشدت الحكومات في جميع البلدان بالإضافة إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني إعطاء الأولوية للسياسات التي تستهدف الشباب.

٧٢ - وأضافت أن مستوى البطالة بين الشباب في سويسرا، وإن كان منخفضا نسبيا بالمعايير الدولية، إلا أنه يجب حل هذه المشكلة. ويجب الاهتمام بصورة أكبر باحتياجات الشباب المهاجرين. ونظرا لأن كثيرا من الشباب في سويسرا في حالة ميسورة بصورة عامة فإن ذلك يشجعهم على المشاركة في الكفاح لتحقيق تضامن أكبر، لا بين الأجيال فحسب بل أيضا بين البلدان. ولا يمكن أن يسمح العالم بإيجاد حالة يصبح فيها الشباب الذين يشكلون نصف سكان العالم، مجرد متفرجين. فليس الشباب مجرد مجموعة اجتماعية ولكن شركاء رئيسيين في القضاء على الفقر، وإزالة الهجرة وتعزيز حقوق الإنسان، والمحافظة على السلام والأمن. وينبغي إدراج منظور الشباب في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة.

٧٣ - وعلى الرغم من أن عدة بلدان ردت على النداءات المتكررة لإدراج ممثلين عن الشباب في وفودها المرسلة إلى الجمعية العامة وإلى الاجتماعات الدائمة الأخرى في الأمم المتحدة إلا أن أقل من ١٠ في المائة من الدول الأعضاء أدرجت في الدورة الحالية للجمعية العامة ممثلين من الشباب في وفودها. ولا يكفي أن يُطلب من الشباب التعبير عن آرائهم مرة كل عشر سنوات. فيود الشباب المشاركة الآن ويطلبون ثقة ودعم المجتمع الدولي بحيث يستطيعون أن يصبحوا شركاء حقيقيين في عملية اتخاذ القرارات.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.